



مركز اعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس
Human Rights & Democracy Media Center "SHAMS"



مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب
Treatment & Rehabilitation Center for Victims of Torture (TRC)



العزل والحبس الانفرادي بحق الأطفال المحتجزين

العزل الأمني عادة بقرار من مخابرات الاحتلال، ووفق مواد سرية لا يطلع عليها الأسير ولا محامي مما يحول دون تشكيل دفاع فعال ومؤثر، فتكون محاكم إصدار قرارات العزل شكلاً وتتحقق مع قرار سياسي من الأجهزة الأمنية للاحتلال، حسب لوائح مصلحة سجون الاحتلال هناك خمسة أسباب للعزل وهي: أمن الدولة، أمن السجن، منع الحفاظ على السلامه وصحة المعتقل أو المعتقلين الآخرين، منع الإضرار الحقيقي بالانضباط بنظام الحياة المتبعة في السجن، منع مخالفه عنف وهنا يتعلق الأمر بجريمة منظمة أو جرائم المختربات.

على الرغم من أن النوعين الأول والثاني، أي عقوبة مخالفه انضباطية أو عزل أمني هي الأنواع المصروحة بها فقط، إلا أن سنوات طويلة من الرصد قادت إلى استنتاج بوجود نوع خاص من العزل يتم ضد المرضى النفسيين، من الممكن إدراج هذا النوع من العزل ضمن سياسة العزل الأمني بحججه الحفاظ على سلامه وصحة المعتقل أو على سلامه وصحة المعتقلين الآخرين، إلا أنه من المهم الإشارة أن عدد من المعتقلين يعانون من أمراض نفسية ساهمت فيها ظروف اعتقالهم، وهو ما قد يجعل من الصعب على بقية المعتقلين التعايش معهم أما لكونه يشكل خطراً على نفسه أو على بقية المعتقلين، في هذه الحالة لا يتم تقديم الرعاية والعلاج النفسي بل الاستعانة بالتخدير عبر أدوية أعصاب قد تحول دون إمكانية علاج المريض مستقبلاً وعزله.^(١)

تلجم سلطات الاحتلال إلى اختيار وسيلة العزل بدلاً من وسائل بديلة للتعامل مع القضايا الخاصة بالمعتقلين الذين يعانون من مشاكل نفسانية. على الرغم من عدم وجود تقرير مؤكدة حول استخدام هذا النوع من العزل ضد معتقلين أطفال سابقأ، إلا أن احتمالية ذلك تبقى قائمة، في ظل سياسة مصلحة سجون عامه تتعامل مع المرضى النفسيين عبر العزل، وعليه ينبغي التأكيد أن الضرر النفسي الذي يلحقه العزل بالمعتقلين خاصة الأطفال منهم لا يمكن تجاهله، بما في ذلك نقص النشاطات العلاجية وإعادة التأهيل والتشغيل والتربية وأوقات الفراغ وغيرها.

اشترى المحاكم العسكرية في تبرير العزل الانفرادي ضد الأطفال المعتقلين

يخول القانون محاكما لاحتلال إصدار قرار يقضي بحجز المعتقل في العزل لمدة ٦ أشهر في غرفة لوحده و ١٢ شهراً في غرفة مع معتقل آخر، كما أن المحكمة مخولة بتمديد فترة عزل المعتقل لفترات إضافية ولمدة لامنهائية، ويكون العزل الأمني عادة بقرار من مخابرات الاحتلال، ووفق مواد سرية لا يطلع عليها المعتقل ولا محامي مما يحول دون تشكيل دفاع فعال ومؤثر، ف تكون محاكما إصدار قرارات العزل شكلاً

يعتبر العزل الانفرادي أحد أقسى أنواع العقاب الذي تمارسه إدارة السجون الإسرائيلي بحق المعتقلين الفلسطينيين الأطفال، إذ يتم احتجاز المعتقل الطفل لفترات متوازنة بشكل منفرد في زنزانة معتمة وضيقه لا توفر فيها عوامل النظافة ما يتسبب بمضاعفات صحية خطيرة (الصحة الجسدية والصحة النفسية) للأطفال.

تتعدد أسباب العزل التي تستخدمها إدارة السجون الإسرائيلي لتبريره بحق المعتقلين الفلسطينيين الأطفال، يكون العزل إما لأسباب أمنية أو نفسية أو كسياسة عقاب، كما يمكن أن يتم العزل خلال مرحلة التحقيق مع الطفل المعتقل. يشكل العزل أيا كانت أسبابه أو أنواعه انتهاك للقانون الدولي، ولكافه المعاهدات الدولية، ولا تفاقيه حقوق الطفل بوجه خاص.

يمكن قانون مصلحة السجون محاكما لاحتلال الحق في أن تصدر قرلاً بحجز المعتقل في العزل لمدة ٦ شهور منفرداً، أو ١٢ شهراً مع معتقل آخر في غرفة، كما تسعط المحكمة تمديد فترات العزل لفترات إضافية، ولمدد لامنهائية.

مع تفشي فيروس كورونا، اتبعت إدارة السجون الإسرائيلي سياسة من العزل تجاه المعتقلين المصابين بفيروس كورونا بما فيهم المعتقلين الأطفال، وكذلك بحق المخالفين، في الوقت الذي كانت دول العالم تسلع لإطلاق سراح السجناء لتخفييف الاكتظاظ، تجاهلت دولة الاحتلال النداءات بإطلاق سراح الأطفال والنساء والمرضى والمسنين من المعتقلين الفلسطينيين لحمايتهم من خطر الإصابة بفيروس.

حجج العزل:

١. عقوبة لارتكاب مخالفه انضباطية ضد الأطفال المعتقلين يستخدم العزل الانفرادي في بعض الحالات كعقوبة بحق الأطفال المعتقلين لارتكابهم مخالفه "انضباطية" داخل السجن من وجهة نظر مصلحة السجون، وهنا يعزل الطفل المعتقل منفرداً في زنزانة لا يسمح له إلا بإدخال ملابسه إليها، ولا تحوي سوى الفرشة والغطاء.

بموجب المادة ٥٦ من قانون مصلحة السجون لعام ١٩٧١ هناك ٤ مخالفه انضباطية يعاقب عليها المعتقل بالعزل، لأن يخل المعتقل بهدوء السجن، ويخلو فرض هذه العقوبة لكل من مدير مصلحة السجون أو مدير السجن لمدة لا تتجاوز الـ ١٤ يوماً، ولكن على أن تقسم إلى قسمين، أي لا يجوز عزل المعتقل مدة ١٤ يوماً متوالاً.

٢. العزل الأمني يوجد (٥) حجج أمنية يتم استخدامها كمبررات للعزل، كما يكون

١. دراسة حول سياسة العزل، الأسير شادي الشرفا، مركز حنطة للأسرى والمحربين، ٢ مارس، ٢٠١٧، منشور على: <https://n9.cl/ktgdt>

العزل كسياسة عقاب غير قانونية ضد المعتقلين الأطفال
وفق توثيقات حقوقية، في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣/١/١، عزل ٧٦ قاصراً فلسطينياً، ٧٥ فتاة أدخلوا إلى العزل في ١٠٠ مناسبة مختلفة. سبعة من هؤلاء الفتيان كانوا تحت سن السادسة عشرة والباقي بين ١٨-١٦ عاماً. من بين القاصرين تحت سن ١٦ عاماً، أدخل واحد إلى العزل مرتين، والباقي مرة واحدة.

القصيرة التي تم عزلها أدخلت إلى العزلمرة واحدة فقط، لفترة امتدت حتى أسبوع واحد، في عزل انفرادي. وقد كانت أكبر من ١٦ عاماً. أما بخصوص القاصرين الـ٦٨ الذكور فوق سن السادسة عشرة، فقد سُجل ٩١ دخولاً إلى العزل، إلا أن مصلحة السجون لم تذكر عدد المرات التي أدخل فيها كل فتى إلى العزل.^(٤)

في العام ٢٠٢٠ وثقت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ٢٧ حالة احتجاز لاحتلال فيها أطفالاً في العزل الانفرادي لأغراض التحقيق لمدة يومين أو أكثر، كما وثقت أطول فترة عزل انفرادي بحق طفل معتقل والتي كانت مدة ٣٢ يوم.^(٥)

وعليه، الطريقة التي تستخدم بها مصلحة السجون العزل ضد الأطفال المعتقلين خطيرة جدًا. وينبع هذا إما من وثيره حدوث ذلك أو من الفترات الزمنية الطويلة التي يقبع فيها المعتقلين في العزل وإما بسبب ظروف العزل القاسية.

دراسة حالة: الطفل (م.أ.غ.) والعزل الانفرادي

اعتقل الطفل (م.أ.غ.) حين كان يبلغ (١٤) عاماً من حي باب حطة في البلدة القديمة في مدينة القدس، وتعرض في الثلاثة أيام الأولى من اعتقاله للضرب الشديد قبل أن يتم الإفراج عنه، والحكم عليه بالحبس المنزلي مدة عام ونصف. تركت هذه الفترة الطويلة من الحبس المنزلي آثاراً نفسية صعبة على الطفل وأضاعته عليه سنوات دراسية. لاحقاً لذلك صدر بعدها قراراً بحبسه الفعلي مدة ثلاثة أشهر - بعد أن أكمل ١٥ عام من عمره - بدأ تنفيذه في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩. توجه الطفل إلى مركز توقيف "المسكوبية" لقضاء محكميته، وبدل أن يتم نقله لقسم الأطفال في سجن "الدامون" أو "مجدو"، فوجئ بنقله إلى سجن "أوفيك" للجناحيين القاصرين، وعند رفضه دخول السجن تم نقله بشكل عقابي تعسفي إلى زنزان العزل

وتخضع لقرار سياسي من الأجهزة الأمنية لاحتلال، التي تسعى دائماً إلى استخدام العزل لقطع قنوات التواصل بين المعتقلين.^(٦)

موقف القانون الدولي من عزل الأطفال الفلسطينيين انفرادياً في السجون الإسرائيلية

يعتبر العزل ضررًا من ضروب التعذيب النفسي المحظورة بموجب المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب المبرمة في العام ١٩٨٤، وهو من أساليب المعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة المحظورة بمقتضى المادة (٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والحقوق السياسية. إضافة إلى ذلك، فإن ظروف العزل لا تلائم الحد الأدنى من المقاييس الصحية للسجون ومراسيم الاعتقال التي توجها المادتان (٩١) و(٩٢) من اتفاقية جنيف الرابعة.^(٧)

سياسة العزل كما تمارسها مصلحة سجون دولة الاحتلال، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار النفسية والصحية لها على المعتقلين الأطفال نتيجة انقطاع الاتصال بالعالم الخارجي، هي مخالفة جسيمة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل.

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار ملخص سياسة العزل في سجون دولة الاحتلال انتهاكاً للمادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة السابعة من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي حرم ملخصة التعذيب والمعاملة القاسية والإنسانية والحاطة بالكرامة بشكل قطعي.

كما أن ظروف العزل بعد ذاتها انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. فالظروف التي يتم عزل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بها لا تتناسب والمعايير الصحية التي تم النص عليها في المواد ٩١ و٩٢ من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمعاملة المدنيين في المزاعمات المسلحة وحالات الاحتلال.

بالنتيجة، منعت المعايير الدولية الخاصة بالأمم المتحدة عزل الأطفال، منعاً باتاً، حيث ينظر إليه على أنه سلوك شديد القسوة يمكن أن يمسّ بأمن الطفل أو برفايهته.

٢. عزل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون ثاني ٢٠١٥، https://www.addameer.org/ar/key_issues/isolation.
٣. عزل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، الضمير، مرجع سابق.

٤. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرضي المحتلة "بيتسيلم"، ٢، حزيران ٢٠١٣

https://www.btselem.org/arabic/detainees_and_prisoners/٢٠١٣٠٦٢_solidary_confinement

٥. بيان بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ٤/٢٠٢١، منتشر على وكالة وفا: <http://wafa.ps/Pages/Details/20331>

للجنائيين، أو عزله انفرادياً كعقاب له على رفضه ذلك، ما يشكل مخالفة للمعايير والممارسات الدولية الخاصة بالأطفال المعتقلين، وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الانفرادي في سجن "أوفيك" التي مكث فيها ما لا يقل عن شهر في زنزانة ضيقة تفتقر لأدنى مقومات الحياة الإنسانية، ما دفعه لإعلان إضراب عن الطعام استمر ثلاثة أيام احتجاجاً على وضعه في قسم السجناء الجنائيين. أُفرج عن الطفل بعد قضاء محكميته البالغة ثلاثة أشهر، أمضى منها ما لا يقل عن شهر في العزل الانفرادي.^(١) تشير هذه الحالة بشكل واضح، إلى الإجراءات التعسفية التي تمت تجاه الطفل، وهي انتهاكات مركبة سواء من حيث وضعه في سجن

تم إنتاج هذا المنشور ضمن مشروع :دعم أنشطة المجتمعات المحلية لحماية الأطفال والشباب المتضررين من الصراعات (نحترم، نبادر، نحمي)

تنفذ سلسلة المنشورات هذه بدعم من إنقاذ الطفل وبتمويل من الاتحاد الأوروبي
تنفيذ مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب بالشراكة مع مركز "شمس"

محتوى هذا المنشور هو من مسؤولية إنقاذ الطفل وحدها ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعكس موقف الاتحاد الأوروبي

هذا المشروع بدعم من



EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

٦. وفقاً لشهادة والد الطفل المعتقل، رواها لمكتب إعلام الأسرى، ٢٢/١٢٠٢٠ .<https://11m.me/lhja>